مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها

د. يحياوي الهام[1]
أ. بوحديد ليلى[2]

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي في شهر أوت 2008 أزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة وكذلك الشركات الصناعية العملاقة، ولا تزال هذه الأزمة تتمدد وتتفاقم بالرغم من الجهود التي بذلتها كل الجهات المعنية وغير المعنية للخروج منها.

لقد صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو المالية أو الأفراد أو على مجمل النشاط الاقتصادي، وتبرز من خلال مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية.

ويختلف تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية، وذلك لمدى تبعية اقتصاد هذه الدول وارتباطه بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وأيضا لمدى تطبيق النظام الرأسمالي في اقتصادياتها.

بناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها، وابراز أهم مظاهرها، والتطرق إلى آثار هذه الأزمة على بعض الدول العربية وسبل معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية العالمية، مظاهر وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، الدول العربية، سبل المعالجة.

Abstract:

The world economy experienced in the month of August 2008 an unprecedented financial crisis, resulting from the

[1] أستاذة محاضرة (أ)، جامعة الحاج لخضر، باتنة y.ilhem@yahoo.fr

[2] أستاذة مساعدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة leila.bouhadid@yahoo.com

mortgage problem in the United States, caused by the mortgage loans bad as well as the industrial giants, and still this crisis expands and worsen despite the efforts made by all parties concerned and is concerned out of them.

I have accompanied the global economic crisis set of appearances and reactions, both in terms of banking institutions, or financial, or individuals, or on overall economic activity, are also featured through serious economic indicators threaten local economies, regional and international.

The impact of the global economic crisis on the Arab states, and to the extent subordination of the economy of these countries and its association with the American and European economy, and also to the application of the system in capitalist economies.

And therefore, this study aims to identify the origin of the global economic crisis and nature, and to highlight the most important manifestations, and to address the effects of this crisis on some Arab countries, and ways to address them.

Key words: The global economic crisis, the manifestations and effects of the global economic crisis, the Arab countries, ways of treatment.

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ شهر اوت 2008 بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ومساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع الجهود المبذولة للتغلب

عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة، وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعارالغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا التطرق لاهم مظاهر هذه الازمة الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات بعض الدول العربية وسبل المعالجة، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

إشكالية الدراسة:

ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى الاقتصاد الأوروبي والياباني، وبدأت آثارها السلبية تنعكس على جميع بلاد العالم بما فيها الدول العربية، وبقدر انفتاح كل منها واندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن هنا تاتي اشكالية الدراسة المتمثلة في الاجابة على التساؤل التالي: **ما هي أهم مظاهر ومراحل الأزمة الاقتصادية العالمية؟ وفيما تتمثل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية؟ وما هي سبل معالجتها ؟**

أهمية الدراسة:

شهد عام 2008تراجعاً حاداً في أسواق الاستثمار العالمية تبعتها شحه في السيولة وتذبذب بأسعار النفط، مما انعكس سلبا على ميزانيات الدول النفطية، وهذه الدراسة تكتسب أهميتها من واقع دولي خلف مظاهر عديدة وأثرا سلبا على اقتصاديات أغلب دول العالم، بما فيها الدول العربية النفطية. وبالتالي لا بد من معرفة سبل معالجة ذلك.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها وأسبابها.
- تبيان أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ومراحلها الكبرى.
- إبراز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية.
- التعرف على أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل المعالجة.

أولاً : منشأ الأزمة الاقتصادية العالمية وطبيعتها

إن الأزمة التي أعلن رسميا عن انفجارها في القطاع المالي الأمريكي في منتصف سبتمبر 2008، وذلك عندما تقرر إشهار إفلاس بنك الإخوان ليمان وبيع بنك ميرل مينش لبنك أوف أميركا، لم تنشأ من فراغ ولم يكن ظهورها مفاجئاً على النحو الذي بدا في الكثير من وسائل الإعلام، بل وفي بعض الكتابات الاقتصادية. فقد كانت لهذه الأزمة مقدمات كثيرة ولم تنحصر هذه المقدمات في الاضطرابات التي ألمت بالقطاع المالي، بل إن ثمة بوادر للازمة يمكن العثور عليها في القطاع الحقيقي من الاقتصاد الأمريكي، ومع كثرة مقدمات الأزمة وتداخلها مع

بعضها البعض يتعذر تحديد موعد دقيق لبدايتها، كما يتعذر نسبها إلى سبب وحيد أو بسيط، فأسباب الأزمة متعددة ومتشابكة.

لقد اختلف الباحثون في تحديد نقطة البداية للازمة، فمنهم من رأى الرجوع إلى أوائل 2007 التي تفاقمت فيها أزمة قطاع الإسكان والقروض العقارية، حيث تزايدت حالات تعثر المقترضين أو عجزهم عن سداد ديونهم ومن ثم تزايدت عمليات حبس الرهونات. ومنهم من عاد بنقطة البداية إلى 2006 عندما أخذت فقاعة الإسكان في الانكماش، وهو ما أدى إلى تهاوي قطاع الإسكان وانهيار أسعار الصكوك المسندة إلى رهونات عقارية. ومنهم من رأى انه يلزم الرجوع إلى 2005 عندما اخذ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالتراجع الذي استمر حتى دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الانكماش في ديسمبر 2007 حسب الإحصائيات الرسمية.[1]

وترجع أسباب الأزمة إلى ذلك الحجم الكبير من الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري، حيث تم تقديم قروض عديدة للأمريكيين دون القيام بدراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط هذه القروض، بالإضافة إلى ذلك استعملت البنوك المقرضة أدوات مالية غير مضمونة، فالقروض العقارية بفوائد متدنية أوجدت سوقا نشيطة للعقارات، وزادت في طلبها مما رفع قيمة العقارات وحولها إلى أصول مرهونة قابلة لإضافة ديون أخرى بهدف تحقيق رفاهية الأسر

[1] مقداد محمد إبراهيم، **الأزمة المالية وآثارها المتوقعة على فلسطين**، مداخلة مقدمة في يوم دراسي " **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني**"، الجامعة الإسلامية، غزة، 5 نوفمبر 2008، ص6.

المالكة للعقارات، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك منحت عملائها قروضا بحيث تنحصر عملية السداد في السنوات الثلاث الأولى على تسديد الفوائد المستحقة فقط على القرض، ومع ارتفاع معدلات الفائدة عجز معظم المقترضين عن سداد أصل القرض، مما أدى إلى تحول السندات إلى عبء وأصبحت سندات رديئة تسببت بانهيار البنوك المقرضة.

إن الأسباب الرئيسية لحدوت الأزمة المالية العالمية ترجع إلى ممارسات البنوك التي تتسم بعدم الحكمة والرشادة، حيث تم التوسع في منح الائتمان خاصة في القطاع العقاري، بالإضافة إلى ابتكار أدوات جديدة تتسم بالتعقيد المتزايد لخلق مزيد من فرص الائتمان، وذلك من خلال تحويل البنوك ما تمنحه من ائتمان إلى أسهم تباع في الأسواق، وتتابع عمليات البيع والشراء لإيجاد المزيد من الأسهم والسندات بضمانات الأصل العقاري، مما أدى إلى تجاوز قيمة الثروة المالية من أسهم وسندات متداولة في السوق لقيمة الأصول العينية التي تضمنها عشرات المرات.

بعد عجز قطاع الإسكان عن سداد التزاماته الائتمانية أمتد التعثر من مؤسسة إلى أخرى في قطاع البنوك و شركات التأمين، كما انتقل التعثر من سوق مال دولة إلى أسواق مال دول أخرى، وتحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية نظرا لارتباط تمويل المؤسسات الاقتصادية بالبنوك التي أفلست، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال وبالتالي تحولت إلى أزمة اجتماعية[1].

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.

ثانياً: مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ومراحلها

لقد بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، وأحدثت للحكومات الخوف على عروشهم وبدءوا ينادون العلماء والخبراء لبيان سبل المعالجة والخروج منها.

1- مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية :

لقد صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو المالية أو الأفراد أو على مجمل النشاط الاقتصادي، وتبرز أيضا من خلال مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهم مظاهر هذه الأزمة ما يلي:[1]

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً

[1] حسين حسين شحاتة، **أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي**، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008، ص 5.

وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود.

– انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.

– انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.

– ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.

– ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

– انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

2– المراحل الكبرى في الأزمة الاقتصادية العالمية:

تتمثل أهم المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة الاقتصادية العالمية فيما يلي:[1]

– **فيفري 2007:** عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

– **أوت 2007:** البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

– **أكتوبر إلى ديسمبر 2007:** عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا

[1] متوفر على الموقع الالكتروني: بتاريخ (05– 03–2013)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm

في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- **22 جانفي 2008:** الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي ونهاية أفريل.

- 17 **فيفري 2008:** الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

- 11 **مارس 2008:** تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

- 16 **مارس 2008:** "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- **7 سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- **15 سبتمبر2008:** اعتراف بنك الأعمال"ليمان براذرز"بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا"شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".

- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً ، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- **16 سبتمبر2008:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

- **19 سبتمبر 2008:** الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

- **23 سبتمبر 2008:** الأزمة الاقتصادية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية.

- **26 سبتمبر2008:** انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- **28 سبتمبر2008:** خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في

الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".

– **29 سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

– أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

– **الأول من أكتوبر 2008:** مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

ثالثاً: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على بعض الدول العربية:

سنتعرض لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية في بعض الدول العربية كالأردن، اليمن، سوريا، السعودية، مصر والجزائر. أما بالنسبة لبقية الدول فتتشابه من حيث الآثار الناجمة عن هذه الأزمة.

– **الأردن:** يصف مسئولون حكوميون أن الاقتصاد الأردني بمنأى عما يجري في الأسواق العالمية بسبب قلة التشابكات بين النظام المصرفي الأردني والنظام المصرفي الأمريكي من جهة، وأداء الاقتصاد الوطني الجيد خلال عام 2008، وسلامة أنظمة الرقابة في السوق المالي من جهة أخرى، ووصفوا التوقعات بوجود آثار للازمة الاقتصادية العالمية بالمبالغة في التقديرات من قبل صغار المستثمرين، مما دفع بتراجع البورصة رغم عدم وجود مبررات لهذه التقديرات. ويشارك الأردن هنا كل

من تونس والمغرب وموريتانيا.[1]

– **اليمن:** أكد الاقتصاديون حتمية تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة، حيث توقع المدير العام لاتحاد الغرف التجارية أن تخسر اليمن نصف عائداتها من النفط في حال استمر سعر برميل النفط عند مستوى أقل من 80 دولار للبرميل، وهو ما يعادل مليار ونصف المليار دولار، وهي خسارة اليمن عن تلك الأزمة المباشرة بسبب انخفاض سعر النفط. وأكد حتمية تأثر الاقتصاد اليمني بمليارات الدولارات من الأزمة الاقتصادية العالمية، لكنه قال "انه تأثر ليس بمثل تأثر المراكز".[2]

– **سوريا:** إن تذبذب تبعية لنماء الفكر الاقتصادي لا بد أن له أثراً سلبياً على مكونات المنظومة الاقتصادية وتركيبتها، وسيختلف اثر الأزمة قياساً على حجم القاعدة الإنتاجية للدولة (القطاعين العام والخاص) ودرجة ملاءتها ونسبة استثماراتها الخارجية، خاصة في مجال شراء سندات الخزينة عموماً والسندات الأمريكية خصوصاً، فلا يستطيع أحد أن يقول بان الاقتصاد السوري بمنأى عن الأزمة، بل لابد بأنه متأثر فأسعار المواد الأولية عموما بدأت بالانخفاض والاقتصاد السوري يغلب عليه تصدير هذه المواد الأولية، كما أن اعتماد السياسة النقدية للاحتفاظ باحتياطات من سلة عملات وكثير منها تتهاوى أسعارها بالانخفاض.[3] ومنه يمكن القول أن الأثر موجود فعلا.

---

[1] قدي عبد المجيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009، ص 13.

[2] متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ: (12- 03-2013)
http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp

[3] متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ: (25- 03- 2013 www.kantakji.com)

– **المملكة السعودية:** قال عدد من الاقتصاديين إن آثار الأزمة ستطول المملكة السعودية نظراً لاقتصادها المنفتح مشيرين إلى أنه ليس هناك قيود على حركة رؤوس الأموال فيها، إضافة إلى ارتباط عملتها بالدولار واعتمادها على النفط والمسعر بالدولار، مستبعدين أن تتمخض الأزمة الاقتصادية العالمية عن ولادة نظام مالي جديد، إلا أنه يمكن القول سيتم تهذيب النظام الحالي ومراجعة قوانينه وإعادة صياغة له، وسيستمر النظام في الاعتماد على القروض والتمويل والبنوك الاستثمارية وتفعيل القطاع الخاص، ولن يكون هناك اشتراكية أو تأميم سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة. وقالوا إن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سيكون رغم محدوديته في استثمار بعض الشركات في أسهم شركات عالمية أو حصص في شركات عالمية، موضحين بان المخاطر محدودة.[1] كما أن درجة الانفتاح فيما يتعلق بالسماح للأجانب بالتملك داخل المملكة محدود، مما يعني انه لا تقل لهم. وأكد عدد من الاقتصاديين أن صناع السياسة المالية والنقدية الخليجية استطاعوا التجاوب مع الأحداث المتسارعة بشكل سيعيد الاستقرار والثقة إلى الأسواق خلال فترات ليست ببعيدة متوهين أن المكاشفة والإفصاح أسهم في تقليل الشائعات الهدامة، في ما يتعلق بخسائر محتملة أو إجراءات مجدولة لمواجهة الأزمة. وتشترك كل من دول الخليج في هذا الوضع.

– **مصر:** أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوى وقادر على تحمل الأزمات، ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح

[1] صحيفة الرياض العدد 14724 بتاريخ: 16-10-2008 الموافق ل 16 شوال 1429 العربية السعودية.

الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية، والذي استلهم خطوطه العريضة بل وبرامجه التفصيلية من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وقد أكد الدكتور أحمد نظيف في بيان الحكومة الذي ألقاه يوم الاثنين 15 ديسمبر 2008، أمام مجلس الشعب حول الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على مصر: أن الحكومة لديها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر، وهذه الحزمة تحتوى على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة والصادرات، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية. وأشار إلى أن تباطؤ النمو ووصوله في بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر سيؤدى إلى تأثيرات على الاقتصاد المصري تتمثل في الآتي:[1]

- نقص الصادرات إلى الخارج ونقص الاستثمارات الواردة من الخارج.
- نقص دخل قناة السويس ونقص دخل وإيرادات السياحة.
- نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي، حيث أن 75% من الناتج المحلى الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري فنحو 32% من صادرات مصر تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، 32.5% من الواردات تأتى من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي 2009 و2010 من أمريكا وأوروبا. وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية، كما يلى:

[1] محمد ابو الفضل، **الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية**، مجلة تقرير القاهرة، العدد العشرين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،26 أكتوبر، 2008، ص25.

– من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار، ففي ظل الانكماش العالمي سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات، مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلى للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها، ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير، ونظرا لانخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافز العاملين، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدى إلى الركود في الأسواق.

– يتوقع انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار، حيث انخفضت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل إلى 53 دولار للبرميل.

– انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار.

– انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات، الأثاث، الصناعات الغذائية، الصناعات الحرفية،... الخ).

– انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار(نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية).

وبالنسبة للأثر الايجابي على الميزان التجاري، فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو 4 مليارات دولار (انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري، والذي انخفضت قيمته أمام الدولار من 530 قرشا إلى 550 قرشا.

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فان جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة

لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة، وستتزايد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول، أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ 15 مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة.

– **الجزائر**: توجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمة الاقتصادية العالمية للأسباب التالية:[1]

– ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

– ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار، حيث أن معظم الصادرات تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.

– اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، والذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.

– عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما

[1] كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011، ص 183.

يلي:

– عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق الاقتصادية العالمية.

– عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

– انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي، حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة.

– التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية.

– واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي.

– إن الوضعية المالية للجزائر مريحة، بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

إن طبيعة انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري ويتضح ذلك كما يلي:

يترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية بعض الانعكاسات الإيجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال ما يلي:

– يؤدي ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى

انخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية، وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع، ويوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد.

– انخفاض تكاليف الإنتاج ويترتب على ذلك ديناميكية في الاستثمار، وكمثال على ذلك نجد انخفاض أسعار الحديد أدى إلى انتعاش قطاع العقار.

– إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الآمان في حال إبقائها مودعة في البنوك في الدول الصناعية.

كما يترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية بعض الانعكاسات السلبية التي تعيق الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ما يلي:

– يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي، انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات، ويترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات، وبالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى.

– يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية وبالتالي، احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.

– إن من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي، صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

رابعاً: أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل المعالجة

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وفيما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه الخطط وسبل المعالجة:[1]

1- الولايات المتحدة الأميركية:

صاغ وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلتها تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرارها، تقوم على ضخ سبعمائة مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيارها، وتهدف هذه الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص153.

وينص القانون على مهلة لهذه الخطة تنتهي في 31 ديسمبر 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة. وتضمنت الخطة ما يلي:[1]

– **الضمانات لمكلفي الضرائب:** وتتمثل في الإجراءات التالية:

– يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار.

– تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

– يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

وأدرجت في النص الذي اقره مجلس الشيوخ مادتان جديدتان هما:

- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من مئة ألف إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- ✓ إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي مئة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

– **تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم:** وتتمثل في الإجراءات التالية:

[1] الشروف يوسف، **خطة التحفيز الأمريكية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، الدوحة، فيفري 2009، ص02.

– منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها.

– منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.

– تنص الخطة على استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.

– **المراقبة والشفافية:** وتتمثل في الإجراءات التالية:

– يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الفدرالي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

– يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

– تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

– يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

– **إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات**: وتتمثل في الآتي:

- إجراءات حماية للمالكين المهددين بمصادرة مساكنهم بينما من المقرر تطبيق مليوني إجراء من هذا النوع في 2009.

- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات.

- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

2- الدول السبع الصناعية:

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) "خطة تحرك" لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى.

واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة.

وأعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

- **منطقة اليورو وروسيا:** تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.

وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: أن حكومات الدول الخمسة عشر التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصص في البنوك.

وتعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.

– **فرنسا:** اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار).

وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها.

واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو.

وقد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال إن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضخ كاملا في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجددا.

وأضاف أن الدولة ستشكل هيئة مالية لمراقبة البنوك، ولن يسمح بإعلان إفلاس أي مؤسسة مالية وستتم محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات.

– **ألمانيا:** وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعمائة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار). وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة.

ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال ستيت (إتش آر إس).

ورصد لهذه الخطة حوالي 35 مليار يورو (50 مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها.

الحكومة قالت إنها لن تؤمم الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26.6 مليار يورو (38 مليار دولار)، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8.5 مليارات يورو (12.14 مليار دولار).

– **بريطانيا:** أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفض التوزيعات النقدية في هذه المصارف، وقال وزير المالية البريطاني أليستير دارلنغ إن الدولة مستعدة لتقديم المزيد من الأموال إذا استدعى الأمر[1].

– **روسيا:** أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار

[1] قنطقجي سامر مظهر، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص85.

يورو (84 مليار دولار). وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ.

كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو (6.65 مليارات دولار).

وقرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.

3- دول الخليج:

اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (13.61 مليار دولار).

وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

ومنحت التسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر.

كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على

المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية.

وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن. واستحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالا لليلة الواحدة وللأسبوع وللشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة.

وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق. وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

واتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية

ونائب محافظ البنك المركزي.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا النموذجية لمظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها، توصلنا إلى بعض النتائج نذكر أبرزها:

- يعود تفسير الأزمة الاقتصادية الأمريكية إلى تدهور حالة قابلية تسديد ديون الأفراد المقترضين، خاصة وأن هذه الديون متمثلة في القروض العقارية.
- صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال، ومرت بعدة مراحل.
- لقد خلفت الأزمة الاقتصادية العالمية آثار على اقتصاد الدول العربية التابعة للاقتصاد الأمريكي، وعدم مقدرة الحكومات العربية على معالجة آثار الأزمة الاقتصادية كما تعالجها أمريكا وأوروبا، خاصة عندما تتطلب المعالجة ضخ مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الشركات المتعثرة من الأموال التي يدفعها المواطن العادي، مما سيترتب علية ازدياد في معدلات البطالة والفقر.
- إن طبيعة انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري.
- لقد اتبعت الدول عدة خطط لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبناء على هذه النتائج، نقترح التوصيات التالية:

- تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول العربية لتجنب آثار الأزمة الاقتصادية والاسترشاد بمبادئها لأنها تقوم على العدل والمساواة وتوزيع الثروة بعدل وأمانة.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.
- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

المراجع:

1- الكتب:

1- إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

2- كمال رزيق، عبد السلام عقون، **سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011.

3- عبد العزيز قاسم محارب، **الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011.

4- حسين حسين شحاتة، **أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي**، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008.

5 - قنطقجي سامر مظهر، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

2- المجلات:

6 - قدي عبد المجيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009.

7 - محمد ابو الفضل، **الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية**، مجلة تقرير القاهرة، ع 20، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،26 أكتوبر، 2008.

8 - الشروف يوسف، **خطة التحفيز الأمريكية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، الدوحة، فيفري 2009.

3 - الصحف:

9 - صحيفة الرياض العدد 14724 بتاريخ: 16-10-2008، العربية السعودية.

4- الملتقيات:

10 - مقداد محمد إبراهيم، **الأزمة المالية وآثارها المتوقعة على فلسطين**، مداخلة مقدمة في يوم دراسي "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني"، الجامعة الإسلامية، غزة، 5 نوفمبر 2008.

5- المواقع الالكترونية:

- **الموقع الالكتروني:** بتاريخ (05- 03-2013)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm

- **الموقع الالكتروني بتاريخ:** (12- 03-2013)
http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp

- **الموقع الالكتروني بتاريخ:(** 25- 03- 2013)
http://www.kantakji.com